

الموضوع الخامس النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي

أولاً: النسق الاقتصادي في الفترة المستقرة

لوحظ أن اقتصاد المجتمع السعودي في تلك الفترة المستقرة التقليدية السابقة متنوع، ويدور حول **ثلاثة محاور أساسية** :

هي الزراعة والتجارة والحرف الشعبية وهذه المحاور الأساسية أضفت على المجتمع طابعاً خاصاً للنظم والعلاقات داخل البناء الاجتماعي .

فملكية الأرض الزراعية في الغالب كانت تقوم على أساس الجماعة **القرابية العائلية**، التي هي من أهم عوامل التماسك الاجتماعي ، لأن العائلة بوصفها كياناً كلياً وتؤلف وحدة متعاونة للعمل والإنتاج والاستهلاك تقوم باستغلال تلك الأرض وغالباً ما تكون تلك الأرض التي تستغل بهذا الشكل أرضاً زراعية موروثة تتعاقب عليها الأجيال جيلاً بعد جيل .

أما **تملك الأراضي السكنية** ، فقلما كانت العائلات تبدل سكن أجدادها في تلك الفترة وإذا أرادت أن تتوسع في المسكن أخذت الأراضي المجاورة له وكان كثير من الأقارب يتجمعون في مساكن متجاورة.

- كما أن العائلات التي تنتسب لبدنة أو عشيرة أو قبيلة واحدة أو العائلات التي توجد بينها وبين عائلات أخرى علاقات مصاهرة أو قرابة كانت تختار حياً تسكن فيه إلى أن صدر قرار من الحكومة يلزم من يريد التملك بضرورة تقديم طلب للجهات المختصة .

ثم تأتي **مهنة التجارة في الفترة المستقرة** في الدرجة التالية للزراعة كنشاط أساس داخل النسق الاقتصادي بينما تمثل **الحرف الشعبية** المحور الثالث الذي كان يعتمد عليه النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي خلال الفترة السابقة والحرف الشعبية تعتمد على الصناعة اليدوية والمواد الأولية اليسيرة من البيئة المحلية لصنع السلع والأدوات والحاجات الضرورية لاستهلاك الناس مثل حرف النجارين والخبازين والحدادين والخرازين والبنائين والجزارين والصاغة والقطانين والحلاقين وصانعي الجص وغيرهم

أما فيما يتعلق **بالدخل الاقتصادي** في تلك الفترة فنجد أن فئات المجتمع تكاد تكون متقاربة من ناحية المستوى الاقتصادي مما ترتب على ذلك عدم وضوح الطبقات الاقتصادية.

إلا أن **التجار كانوا أفضل الناس** دخلاً ويأتي بعدهم أصحاب الحرف الشعبية وهذا راجع بالطبع إلى أن سلعهم وإنتاجهم يعرضونه مباشرة بخلاف المزارعين فنجد دخولهم ضعيفة إذ يعتمدون على استهلاك نتاجهم وإذا باعوا جزءاً من ذلك الانتاج فإنهم يسددون به بعض الالتزامات عليهم أو يشترون بعض الحاجات الضرورية للمواسم القادمة .

وفي **الفترة المتغيرة** لم يتغير النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي بصورة مفاجئة بل كانت نهاية الفترة المستقرة تمهيداً لذلك التغيير ثم تأكد حدوث التغير الكامل منذ عام (١٣٩٠هـ) عندما طرأ على المجتمع في مجالاته المختلفة التحديث عن طريق برامج وأنظمة التنمية الشاملة في المجتمع .

ثانياً: النسق الاقتصادي في الفترة المتغيرة

لوحظ أن اقتصاد المجتمع السعودي في تلك الفترة المتغيرة بدأ يطرأ عليه تغيير في المحاور الأساسية (الزراعة-التجارة-الحرف الشعبية) التي اعتمد عليها الاقتصاد في المرحلة السابقة كما أصبحت هناك **زيادة** في المحاور التي يركز عليها النظام الاقتصادي مما ترتب على هذا التغيير حراك للمكانة الاجتماعية التي تحتلها الفئات الاجتماعية تحدها المهنة ومكانة ومركز المرأة والرجل في المجتمع

أما من ناحية التغيير في محاور النسق الاقتصادي عن الفترة السابقة سواء في الزراعة أو التجارة أو الحرف الشعبية فنجد أنها بدأت تعتمد على البرامج والدعم الحكومي أكثر من اعتمادها على الأقارب أو بقية فئات المجتمع كما بدأ التدخل الحكومي في مجال علاقاتها وأنظمتها عن طريق إصدار القوانين والأنظمة التي تحكمها .

ففي مهنة الزراعة مثلا استفاد المزارعون من

القروض الزراعية عن طريق البنك الزراعي الذي منحهم الآلات والأدوات والبذور .
كما فتح فرصة للمزارع لاستخدام الأيدي العاملة لتشغيل المزرعة وتنظيم شؤونها وبذلك انسلخ الأفراد وعائلاتهم من إدارة المزارع وأصبحوا مجرد مالكين ومشرفين فقط .
صارت مهنة الزراعة عند بعض المزارعين ليست أساسية بل مزدوجة مع مهنة أخرى وبعض أفراد المجتمع بدأ يمتنن الزراعة لمجرد قضاء وقت الفراغ وبعضهم يعد المزرعة مكانا للترفيه العائلي .
أما التجارة فأصبح تنظيمها الحكومي واضحا وذلك عندما فرضت الحكومة على من يريد أن يمتنن التجارة أن يستأذن المسؤولين أولا للسماح له بفتح سجل تجاري يتيح له مزاولة التجارة .
لم تعد التجارة تعتمد على أفراد العائلة كما كانت في الفترة السابقة بل أخذت طابع التنظيم فاستقدم أفراد المجتمع عمالا وخبرات أجنبية لتشغيل الشركات والمحلات التجارية .
أصبح الفرد مالكا ومشرفا كما كان هو الحال عند أصحاب المزارع .

أما الحرف الشعبية فاندثرت نوعا ما

حلت محلها المهن الصناعية والفنية التي تعتمد على الخبرات المتخصصة والمهارات والأدوات التقنية
استقدم أفراد المجتمع عمالة أجنبية متخصصة من خارج الوطن لتشغيل المؤسسات والمحلات الصناعية والفنية مثل مقاولات البناء والخیطة والنجارة والحلاقة والحداة
ترتب على ذلك أن الأفراد والعائلات التي كانت تمتنن الحرف الشعبية السابقة انصرفوا عنها إلى أعمال ومجالات أخرى .

وبذلك يتضح من العرض السابق أن :-

أبرز مظاهر التغيير في النسق الاقتصادي هو-

أن المهنة لم تعد ترتبط بالعائلة كلية بل أصبحت ترتبط بالفرد القادر على الاستثمار .
أصبح دور الفرد مالكا أو مشرفا فقط أما الذي يقوم بتشغيل المهنة وتنظيمها فغالبا ما يكون عمالا مستقدمين من خارج الوطن لهذا الغرض وبذلك انسلخت العائلات من الارتباط بمهن محددة ومتوارثة من الأجيال
وكذلك ترتب على التغيير في المحاور الأساسية للنسق الاقتصادي أن أصبحت البرامج والمشروعات الحكومية محورا أساسيا يعتمد عليه النظام الاقتصادي في هذه الفترة حيث وجد الأهالي فرصة سانحة للعمل في تلك المؤسسات الحكومية التي أنشأتها الحكومة .

كما أن استقدام العمالة الأجنبية جعل الآباء يستغنون عن أبنائهم لمساعدتهم في المشروعات الزراعية والتجارية والصناعية حيث ألحقهم بالوظائف الحكومية لأن المجتمع بدأ ينظر للعمل الحكومي على أنه مركز اجتماعي أعلى ، الأمر الذي لم يعد مرتبطا تماما بمركز العائلة ،

وبما أن التدرج الوظيفي الحكومي يرتبط دائما بالمؤهل التعليمي فقد حرص الآباء على توجيه أبنائهم للالتحاق بالتعليم والتدرج في مراحل تخصصاته وساعدهم على ذلك مجانية التعليم وتوافر المدارس بجميع مستوياتها وافتتاح الجامعات وتوفير فروع الجامعات بمختلف المناطق .

أما الإناث فكان خروجهم للتعليم قد مهد له منذ نهاية الفترة السابقة ولكن لوحظ في هذه الفترة أن التحاق الطالبات بالتعليم قد تضاعف كثيرا وذلك عندما أدرك أعضاء المجتمع أن أهداف تعليم الإناث لا تقل عن أهداف تعليم الذكور

كما اقتنع الآباء بأن البنات سوف تكون مصدرا من مصادر الدخل للأسرة عندما تلتحق بإحدى الوظائف الحكومية التي تناسبها وقد انتشر في المجتمع السعودي هذه الفترة عدد من مدارس البنات بجميع مراحلها كما أنشئت معاهد متخصصة لهن وكذلك افتتح عدد من الكليات كما تمكنت الطالبات من الالتحاق بالجامعات وبفروع الجامعات في المناطق .

ترتب على خروج المرأة للتعليم والعمل اختلال في توازن تقسيم العمل بين الجنسين فنجد أن المرأة تجاوزت في أعمالها حدود اختصاصها خارج المنزل وبدأت تنافس الرجل في الوظائف الحكومية فضلاً عما يسند إليها من أعمال منزلية وواجبات منوطة بها وتربية الأولاد •

ولقد تابعت **وزارة التخطيط مراحل التغيير في النسق الاقتصادي** ورصد الباحثون التابعون للوزارة الآثار الاجتماعية لهذا التغيير الاقتصادي واستنتجوا أن هناك تزايداً في التغيرات السكانية والاجتماعية بصورة سريعة خلال فترة التخطيط حتى عام (١٤٠٥ هـ) وكان من

أهم نتائج وآثار التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي حدثت مايتي:

- (أ) من أجل الحصول على الفرص الوظيفية أو التعليمية تركز السكان بصورة كبيرة في المراكز الرئيسية والمدن الكبيرة وازدادت نسبة المتوطنين من البدو •
- (ب) زادت العمالة الأجنبية من مجتمعات ذات ثقافة غير عربية •
- (ج) أدت زيادة السفر إلى الخارج وانتشار وسائل الاعلام إلى تعرف غالبية السعوديين بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من الثقافات والعادات والتقاليد الأجنبية •
- (د) تحسن المستوى المعيشي ويعد معظم السعوديين القاطنين في المدن الرئيسية ميسوري الحال حسب المستويات العالمية •
- (هـ) ظهرت هياكل وظيفية جديدة تتطلب مهارات معينة وتعتمد على الكفاءة الشخصية ولم يعد للعلاقات الاجتماعية (العائلية والقرابية) التي كانت سائدة في الماضي دور مهم •
- (و) حدثت تغييرات في نمط الأنشطة الترفيهية وقضاء أوقات الفراغ ولاسيما بين الشباب الذكور في المدن •

ثالثاً: عمل المرأة السعودية (وجهة نظر اجتماعية)

اختلفت وجهات النظر حول عمل المرأة السعودية فهناك ثلاثة اتجاهات حول ذلك
تحدثي / تحدث بالتفصيل عن عمل المرأة السعودية من وجهة النظر الاجتماعية.

رابعاً: عمل المرأة السعودية واستقدام العمالة الناعمة

يقصد بمصطلح **”العمالة الناعمة“** الأيدي المستأجرة المستقدمة من خارج البلاد والتي تعمل في خدمة المنازل كالخادمة أو المربية أو السائق •

وظاهرة استعانة الأسرة السعودية بالمربيات والخادmates ليست من الظواهر الاجتماعية المستجدة في المجتمع السعودي فقد كانت هذه الظاهرة موجودة خلال الفترة المستقرة السابقة لكنها كانت محدودة وتقتصر على الأسر التي تنتمي للمستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا .

ومعنى هذا **أن التغيير الذي طرأ** على ظاهرة الخدم في المجتمع كان من ناحية الحجم والمصدر ففي مرحلة الاستقرار كان المصدر بلدان افريقيا وفي المرحلة المتغيرة فإن دول المصدر في الغالب هي شرق آسيا أي أنه حدث تغيير في المصدر صحبه زيادة في حجم الخدم والمربيات عند جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية فلم يعد استخدام العمالة الناعمة قاصراً على فئة معينة بالمجتمع •

خامساً: العمالة المواطنة والأجنبية في المجتمع السعودي

تشير حجم الإحصاءات أن هناك **انخفاضاً** في معدل استيعاب وتوظيف العمالة المواطنة السعودية في القطاع الخاص وأن قوة العمل في هذا القطاع تتركز على العمالة الوافدة الأجنبية **وأسباب ذلك** كما ورد في تقرير مجلس القوى العاملة بالمملكة

يرجع إلى أن خريجي الجامعات السعودية يفضلون العمل في الوزارات والمصالح الحكومية في المقام الأول يلي ذلك العمل في المؤسسات والهيئات العامة ثم العمل في القطاع الخاص

وقد حددت **الغرفة التجارية الصناعية بالرياض** أسباب عزوف الشباب السعودي عن العمل بالقطاع الخاص وذكرت أن **من أهم أسبابه**

- طول فترة العمل اليومي واتباع نظام الدوامين في أغلب الأحوال
- وقلة أيام الراحة الأسبوعية والإجازة السنوية .
- وانضباط المؤسسات الخاصة في أسلوب العمل
- وفي مراقبة حضور وانصراف العاملين

ويرى بعض **علماء الإدارة والاقتصاد بالمملكة** أن إعاقة السعودة في القطاع الأهلي **تنشأ أساساً من :**

- تحيز المديرين والمستشارين الأجانب في منشآت القطاع الخاص لأبناء جنسياتهم على حساب طالبي العمل من السعوديين وذلك عن طريق توجيه سياسة التوظيف .
 - كما أن إعلانات التوظيف التي تصدر عن الكثير من مؤسسات وشركات القطاع الأهلي تصاغ بطريقة ظاهرها الترحيب بالشباب السعودي وحقيقتها صرفهم عن الانضمام لهذه المؤسسات والشركات بفعل المبالغة في طلب المؤهلات وسابق الخبرة أو حتى صعوبة الاختبارات •
- وقد حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عددا من الصعوبات التي تواجه توظيف السعوديين في القطاع الأهلي

التي من أهمها مايتي :-

- ١- ضالة الأجور التي لا تتلاءم مع تكلفة المعيشة بالمملكة •
 - ١- المبالغة في المؤهلات العالية والخبرات المطلوبة لشغل بعض الوظائف في حين يمكن أداء العمل بمؤهل وخبرة أقل
 - ٢- اشتراط إجادة اللغة الانجليزية لشغل بعض الأعمال والوظائف مع أن معظمها لا يحتاج لذلك •
 - ٣- توفر الأمن الوظيفي في المؤسسات الحكومية ومزايا الاجازات والعلاوات والترقيات وارتفاع الأجر وغيرها •
- أما مجلس القوى العاملة في المملكة العربية السعودية فقد حدد العوامل التي ساعدت على تدني العمالة الوطنية بالقطاع الأهلي

كانت بما يأتي :-

- ١- جاذبية العمل في القطاع الحكومي لتوفر الاستقرار الوظيفي وفرص التدريب والإبتعاث والترقية والتقدير الاجتماعي بسبب منحه الفرصة لخدمة بعض فئات المجتمع •
- ٢- عدم الموازنة بين مخرجات النظم التعليمية والتدريبية واحتياجات القطاع الأهلي
- ٣- ارتفاع أجور العمالة الوطنية مقارنة بالأجور التي تدفع للعمالة الأجنبية
- ٤- المؤثرات والعوامل السلوكية التي من أهمها صعوبة التكيف مع ظروف العمل في المؤسسات الخاصة ومجاراة قوانينها ونظمها وأوقات دوامها وكثرة الاستئذان أو عدم المواظبة بسبب مسؤوليته الأسرية والعائلية •
- ٥- مؤثرات وعوامل فنية من قبل مؤسسات القطاع الخاص حيث تتجه إلى التكتيف الرأسمالي للاستعاضة عن ندرة العمالة الوطنية الفنية الماهرة وشبه الماهرة •
- ٦- مؤثرات وعوامل اقتصادية ومن أهمها نقشي ظاهرة العمالة القاصرة التي تمثل طاقة عاطلة غير مشغلة وبعض أصحاب الأعمال يتردد في تدريب الكوادر الوطنية تحسبا لاحتمال ترك العمل والانتقال إلى مواقع أخرى مما يكبدهم خسائر لا داعي لها •

وقد دعا **مجلس القوى العاملة** في المملكة العربية السعودية في ندوة "السعوديون في القطاع الأهلي" إلى الحد من استقدام العمالة الوافدة وترشيد استخدامها بسبب وجودها المكثف والمتزايد في الأعمال التي لا تتطلب تأهيلاً عالياً أو منخفضاً . فهي تعدت الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني وأصبحت تفوق العمالة الوطنية بمقدار الضعفين تقريباً مما يترتب على ذلك محاذير أمنية واقتصادية واجتماعية

وخير **شاهد على ذلك** النسبة الكبيرة والمتزايدة للتحويلات المالية للعمالة الوافدة فقد ارتفعت نسبة هذه التحويلات من ٢٨% إلى ٣٧% من دخل المملكة من البترول خلال الفترة ١٤١٠-١٤١٤ هـ ولاشك أن لهذه التحويلات تأثيراتها على الاقتصاد الوطني .
ومما يلفت الانتباه أنه بالرغم من أن العمالة العربية تحظى بالنصيب الأكبر من الفرص الوظيفية ويتقاضى الأجانب أجوراً مرتفعاً ويعيشون حياة هادئة بدون ضرائب وبدون مشكلات عنصرية أو طائفية إلا أن معظم الوافدين كما أثبتت الدراسات الميدانية يحملون تصوراً سيئاً عن المجتمع السعودي حيث يرى معظمهم أن الفرد السعودي يتصف بالغرور والكبرياء وحب السلطة واحتقار الآخرين .

سادساً: السمات الاجتماعية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة

حاولت بعض الدراسات **إبراز الفروق الوظيفية** والمميزات النسبية التي تتسم بها كل من العمالة السعودية والعمالة الوافدة بتوفر عامل الثقة بالنفس وكذلك توفر الصفات والروح القيادية فيها وتمتاز **العمالة غير السعودية** عن العمالة السعودية بتوفر كل من - العوامل الكفاءة وسرعة التأقلم والاندماج في المنشأة وقد اتضح أن **العمالة السعودية** تمتاز على نظيرتها غير السعودية بتوفر خاصية حفظ أسرار العمل والتعاون مع الآخرين ودمائة الخلق والشخصية القيادية واستقلالية الرأي والولاء للمنشأة بالرغم من كثرة الشكاوي.
وفي المقابل تبين أن **العمالة غير السعودية** تمتاز بالكفاءة العلمية والمواظبة ودقة المواعيد والابتكار والتطور في العمل وإنجاز الأهداف وحسن استغلال الوقت والمرونة والخبرة وإجادة اللغة الانجليزية واستعمال الحاسب الآلي والاستمرارية في العمل وتقبل التغيرات الوظيفية والإنتاجية العالية .
وعند فحص **الخصائص العامة** للعمالة المواطنة والعمالة الوافدة اتضح أن العمالة غير السعودية تفوق العمالة السعودية في العامل الهامة لبقاء المنشأة ونموها وازدهارها مثل عوامل: الكفاءة والإنتاجية والإخلاص في العمل بالمحافظة على حسن استعمال وقت العمل .

ومن ناحية أخرى تبين أن **أكثر حالات الغياب** في المؤسسات الصناعية المختلفة الموجودة بمدينة الرياض خلال عام من العمالة الأجنبية بمعدل ٥٩,٢% بينما بلغ معدل غياب السعوديين ٤٠,٨% واتضح بشكل عام أن غياب العمالة المواطنة يصل في معظم الأحوال عند العمال في المؤسسات الصناعية إلى خمسة أيام فأكثر سنوياً وإن أكثرها بسبب عوامل اجتماعية مرتبطة بالمجتمع خاصة التردد على الوطن الأصلي أو مرض أحد أفراد الأسرة أو قضاء احتياجات الأسرة وتبين أن سوء الحالة الصحية عند العمالة الأجنبية والتردد على الأماكن المقدسة لأداء العمرة من العوامل الشائعة التي تدعو إلى عدم الانتظام بالعمل لديهم .

وثبت أن **غياب العمال يزداد في مدينة الرياض** في فصل الصيف وأيام الخميس وأن هناك عوامل ثقافية مرتبطة بالغياب من أهمها الالتزام بكرم الضيافة للمعارف والأقارب وتبين أن التغيب يشيع عند العمالة غير الفنية وعند العمال ذوي التدريب الضعيف الذين لم يتخرجوا من معاهد ومراكز متخصصة

ولكن لم يتضح أن لظاهرة الغياب علاقة بعملية الرضا الوظيفي فمعظم الوافدين راضون عن أعمالهم التي يقومون بها لكن تبين أن العمال الأجانب يعانون من نقص اهتمام رؤسائهم المباشرين بحل مشكلاتهم الشخصية.

وقد حاولت إحدى الدراسات المتخصصة في هذا المجال التوصل إلى تحديد دقيق إلى عدد من الصفات والخصائص للعمال والموظفين السعوديين التي بسببها يعرض القطاع الخاص عن استقطابهم وقبولهم

ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي :

١. أن المواطن غير منضبط سلوكيا داخل المنشأة وفي نفس الوقت يرفض التدخل الخارجي لضبط سلوكه مما لا يوافق أغراض المنشأة و توقعاتها .
٢. أن له مزاجية متقلبة الأجواء تعرضه لحالة عدم الاستقرار النفسي والوظيفي فلا يكاد يستقر في عمل حتى ينتقل إلى غيره لينتهي به الأمر في النهاية إلى حالة من شتات الذهن والحيرة وربما الإفلاس المهني .
٣. أنه طموح طموحا يتعدى قدرة المنشأة على استيعابه فهو يحلم بالمنصب الأعلى ويحلم بالسعي نحوه متخطيا الحواجز التي تفرضها طبيعة التدرج والارتقاء .
٤. أنه يفتقر مقابل ذلك إلى الطموح الذي يستهدف تطوير قدرته وسبل أدائه بما يمكنه من بلوغ غاياته في حدود إمكانيات المنشأة وأهدافها وقدرته هو على الصمود أمام التحديات .
٥. أنه مكلف اقتصاديا للمنشأة مقارنة بالوافد الذي يعطي الكثير ويأخذ القليل .

سابعاً: العوامل الاجتماعية المرتبطة باختيار المهنة في المجتمع السعودي

تدرس المهنة في علم الاجتماع من خلال علم الاجتماع المهني الذي يهتم بدراسة العمل كظاهرة اجتماعية تنتشر في كافة المجتمعات الإنسانية فالدراسة الاجتماعية للمهنة تتطلب تفسير الطبيعة الاجتماعية للعمل والظواهر المرتبطة به كالبطالة والتقاعد وكذلك يتطلب تحليل البناء الثقافي والاجتماعي ومعرفة المؤثرات الاجتماعية في عملية تصنيف المهن إلى مستويات ومعرفة العوامل المرتبطة بحراك المهن وارتفاع مكانة بعضها وانخفاض البعض الآخر في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية . الخ

وقد كان المجتمع السعودي في الفترة المستقرة السابقة يربط بين نوع المهنة والمكانة الاجتماعية الاجتماعية للفرد

حيث كان المجتمع يعلي من منزلة أصحاب المهن الزراعية والتجارية بينما تقل منزلة الاجتماعية للأفراد الذين يعملون بالحرف الشعبية وهذا التصنيف الذي حددته ثقافة المجتمع هو تدرج مهني لا يمكن أن يتجاوزه الفرد باعتبار ان الفرد يعمل بالمهن العائلية ويكتسب المنزلة الاجتماعية في المجتمع من مهنة العائلة .

وعندما حدث **التغيير الاجتماعي في هذه الفترة المتغيرة** وطراً على النسق الاجتماعي التحديث والتنظيم وبدأت الحكومة تشرف مباشرة على المهن الاقتصادية وحلت محل العائلة التي كانت تشرف على المهن في الفترة السابقة تغير اتجاه أفراد المجتمع السعودي عن المهن العائلية ولم تحظ الأعمال ذات الصبغة الأسرية إلا بمعدل ضئيل جداً من اهتمام الشباب السعودي بفضل العمل بالمصالح والوزارات التي تشرف عليها الحكومة

ثامناً: الآثار الاجتماعية المحتملة لبرنامج التخصيص في المجتمع السعودي

يعني **التخصيص** أو كما يطلق عليه البعض من الاقتصاديين (**الخصخصة**) : التحول إلى القطاع الخاص أي تحويل جانب من النشاطات الاقتصادية التي تملكها الدولة أو تديرها الحكومة إلى القطاع الخاص ليتولى أمرها كلية أو يشارك الدولة فيها

وتختلف دول العالم في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها فما يمكن تطبيقه في إحدى الدول من أساليب التخصيص قد لا يؤتي ثماره المنشودة في دولة أخرى •

أهم عوامل نجاح عملية التخصيص:

١. قناعة الحكومة والتزامها بإتباع سياسة التخصيص بمعنى لا تكون بواعث التخصيص مفروضة عليها من الخارج وأن تكون مدفوعة للأخذ بأساليب التخصيص بعامل التقليد بحيث يأمن القطاع الخاص حدوث عوائق سياسية أو اقتصادية من جهة حكومية أو تدخل بعض الأفراد لمصالحهم الخاصة •
 ٢. ضمان الحصول على مساندة الرأي العام عن طريق الوضوح وإشهار كل ما يتعلق بالتخصيص على عامة الناس لأن السرية في هذه الأمور تؤدي في الغالب إلى معارضة التخصيص مهما كانت الفوائد التي سوف تجني منه •
 ٣. اختيار موعد ملائم لإعلان برنامج التخصيص وذلك بأخذ الظروف السياسية والاقتصادية بالاعتبار كمرور الدولة بأزمة معينة أو وجود قلق عام بسبب ارتفاع الأسعار مما يجعل تأجيل التخصيص مفضلاً في هذه الحالة •
 ٤. ضرورة مواكبة برامج التخصيص لإصلاحات هيكلية كلية طويلة الأمد ومن أهمها علاج مشكلة الإجراءات والضوابط البيروقراطية •
 ٥. تكليف جهات متخصصة بدراسة برامج التخصيص وتنفيذها يوجد فيها الخبراء والمتخصصون لتلافي الارتجال والاجتهادات الشخصية •
- يمكن اجمال أهم الآثار الاجتماعية الايجابية المحتملة التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها بإقدامها على التحول نحو القطاع الخاص

بالأهداف التالية:

١. تحقيق الكفاءة الاقتصادية أو زيادتها ويتم ذلك بإذكاء روح المنافسة في الاقتصاد الوطني مما يرفع حجم الانتاج •
 ٢. الحصول على عوائد مالية تخفف من الأعباء التي ترقى كاهل الدولة وتخفف عجز ميزانيتها العامة ويخفض من حجم الإعانات الحكومية المباشرة وغير المباشرة لكثير من المؤسسات •
 ٣. تخفيض عبء الدين الخارجي •
 ٤. توسيع قاعدة الملكية وذلك بتشجيع العاملين بتملك الأسهم بالشركات التي يعملون بها مما يحقق رفع الكفاءة الانتاجية •
 ٥. جذب رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال الوطنية المهاجرة •
 ٦. زيادة كمية الانتاج وتحسين نوعيته •
- ولكن عمليات التخصيص لا تخلو من السلبيات ويمكن أن يترتب عليها آثار اجتماعية سلبية يمكن أن نلخصها بما يأتي:**

١. تعرض كثير من الدول للانتقادات التي أخذت بنظام التخصيص فهناك انتقادات حول بيع منشآت القطاع العام بأسعار متدنية لا تعكس قيمتها الحقيقية أو فقدان الحكومة السيطرة على منشآت حيوية كانت تدر عوائد مادية للدولة قبل تخصيصها
٢. ومن القضايا المهمة التي أثارَت معارضة شديدة لبرامج التخصيص في العديد من الدول قضية تسريح العمالة الفائضة بعد عمليات بيع منشآت العام إلى القطاع الخاص •
٣. وهناك آثار سلبية لعمليات الخصخصة على مستوى الأسعار والتضخم فمن المحتمل أن يؤدي التخصيص إلى رفع أسعار السلع والخدمات وبالتالي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد •
٤. كما أن بيع المنشآت العامة إلى أجنبى من خارج البلاد يؤدي إلى عدة آثار سلبية ومنها ارتفاع مستوى الاسعار لأن المستثمر الأجنبي يهدف أساساً إلى تحقيق مستويات عالية من الأرباح •
٥. يمكن أن تكون عملية بيع منشآت القطاع العام محفوفة بالمخاطر إذا ما استخدمت حصيلة إيرادات البيع في تمويل الإنفاق العسكري خاصة إذا لم تستعد الدولة بمجموعة من السياسات المالية والنقدية لمواجهة الآثار السلبية •

٦. تجدر الإشارة إلى أن موضوع اشتراك موظفي المنشآت العامة في الملكية والذي يعد ميزة من مزايا التخصيص في بعض الدول كبريطانيا مثلاً يمكن أن يقود إلى مشكلات توزيعية في دول أخرى

الموضوع السادس النسق التنظيمي في المجتمع السعودي

أولاً: الآثار الاجتماعية لاستخدام الحاسب الآلي في التنظيمات الحكومية.

الحاسب الآلي: من الأجهزة التي لها القدرة على إجراء العمليات الإدارية وفق برامج محددة ، معتمداً على قدرته الكبيرة في تخزين المعلومات التي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة ، وإجراء أي تعديلات عليها بسرعة وسهولة ، وهناك توجه قوي من القيادات الإدارية في التنظيمات الحكومية في المجتمع السعودي نحو استخدام الحاسب الآلي. كما أن هناك حماساً قوياً لدى العاملين في تلك المنظمات الحكومية تتجه نحو استخدام هذه التقنية .

وينتشر استخدام الحاسب الآلي في الإدارات الحكومية - وفي المستوى الوظيفي للمراتب الوسطى أكثر مجالات استخدامه في إدخال واسترجاع بيانات من قاعدة المعلومات ترتب على استخدام كثير من التنظيمات الحكومية للحاسب الآلي أبعاد وظواهر اجتماعية متعددة داخل هذه التنظيمات منها:

١. أدى إلى إلغاء وتعديل محتوى بعض الأعمال وخاصة الأعمال التي يقوم بها الإداريون والفنيون مثل أعمال الحسابات والميزانية والمستودعات .
٢. أدى إلى شعور بعض العاملين بانخفاض مكانتهم الاجتماعية بين أعضاء جماعتهم غير الرسمية التي ينتمون إليها
٣. ضعف العلاقات الاجتماعية بين العاملين لأن الحاسب الآلي يتطلب تركيز العاملين حول الجهاز نفسه مما يقلل فرص الاتصال الاجتماعية
٤. لقد أحدث الحاسب الآلي تغير في معنى العمل وقيمه الاجتماعية لدى بعض العاملين في التنظيمات الحكومية فعندما يسير العمل وفق نماذج محددة ومواعيد معينة ويتسم بالطابع التكراري ويتطلب مستوى أقل من المهارة .
- قد يعتقد بعض العاملين أن عملهم أصبح أقل اهمية وقد يتشكك الفرد في مستوى مكانته الاجتماعية ومدى أهميته والحاجة إليه داخل التنظيم

٥. فالحاسب الآلي قد يشعر الفرد بسيطرة الآله عليه أحياناً أكثر من سيطرة الرؤساء ويجعل العمل يبدو روتينياً وتكرارياً، وانعزالياً لا يتطلب التعاون بين العاملين وبعضهم البعض كما يجعل الفرد يشعر بالاغتراب عن العمل .

ثانياً: الجماعات غير الرسمية داخل التنظيمات في المجتمع السعودي

تعبر الجماعات غير الرسمية عن شله الاصدقاء التي يمكن ان تتكون داخل التنظيم وهي تنشأ بطريقه تلقائية لاعتبارات وظيفية او اجتماعية او فنية

ما هو حجم الجماعات غير الرسمية في المؤسسات؟

حجم الجماعات غير الرسمية في المؤسسات الخاصة و التنظيمات الحكومية بالمجتمع السعودي كبير جداً فمثلاً وصل حجم الجماعات غير رسميه في مقر شركه الأسمدة بالدمام (٤١) وهي خاصة لأفراد مجتمع البحث البالغ عددهم (١٦٤) عاملاً فقط. اين تنتشر الجماعات غير رسمية؟

تنتشر بين الموظفين والعمال السعوديين بشكل يفوق انتشارها بين غيرهم من الموظفين والعمال الأجانب او المتعاقدين وذلك نظراً لأن العمال السعوديين أكثر استقراراً بالنسبة لغيرهم من العمال مما يتيح امامهم فرصه اكبر لتدعيم العلاقات الاجتماعية بين بعضهم البعض وتشكيل جماعات العمل غير الرسمية .

وقد تبين أن أهم الأسس التي تقوم عليها جماعات العمل غير الرسمية داخل التنظيمات هي على الترتيب من حيث الأهمية : التعاون في أداء العمل ،الأقدمية ، التشابه في المهنة ، والجنسية ، والعمر ، والتجاور في مكان الإقامة ، والتقارب المكاني في العمل

من أهم الوظائف التي تؤديها جماعات العمل غير رسميه لأعضائها داخل التنظيمات والمؤسسات هي:

- تخفيف شعور العامل بالملل والتعب
- وسيله لإظهار العواطف والمشاعر
- يتعرف العامل على طبيعة العمل ومشكلاته
- إكساب العامل مكانه وشعور العامل بالأمن والحماية

الرجوع إليها قبل اتخاذهم لأي قرار مهم حيث تكون بمثابة الجماعة المرجعية لكثير من الرؤساء بما تمارسه من تأثير قوي على سلوك واتجاهات العمال والموظفين مما يبرهن على اثر الجماعات غير الرسمية على مستوى الإنتاجية للتنظيم .
وقد أثبتت الدراسات التطبيقية في المجتمع السعودي أن عدم انتماء العمال أو الموظفين للجماعات غير رسميه يعد من أهم العوامل المؤدية إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية ، حيث أن العمال والموظفين المنتمين إلى جماعات العمل غير الرسمية يرتفع مستوى إنتاجهم من حيث الكم والكيف ، ويقل عدد مرات تغيبهم عن العمل ، وتكثر رغبتهم في الاستمرار في العمل .

ثالثاً: تخطيط القوى العاملة في المنظمات الحكومية في المجتمع السعودي

ما هو هدف التخطيط للقوى العاملة؟

- رسم استراتيجية لتنمية المصادر البشرية تكون متمشية مع الخطوط العريضة للأهداف القومية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تحقيق حالة من التوازن بين الاحتياجات من القوى العاملة كما تحددها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والغرض منها .

وكما تحدده الإمكانيات المتوفرة من الموارد البشرية وطاقت أجهزة التعليم والتدريب

ماهي أهمية التخطيط للقوى العاملة ؟

- ١- تحقيق سلامة الاختيار والتعيين
- ٢- عدالة تحديد الأجور والحوافز الوظيفية.
- ٣- سلامة توزيع العمل
- ٤- له مساهمه فعاله في تحديد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة كماً ونوعاً في المدى القريب والبعيد
- ٥- يوجه سياسة التعليم على مستوى الدولة وفقاً للخطط والاحتياجات العقلية من القوى العاملة .
- ٦- يحدد نوعيه وأعداد الوظائف عند طلبات الأحداث أو التحويل للوظائف مما يجنب الأجهزة الحكومية مشكلات التضخم الوظيفي ذات المردود السيئ على سياسة التوظيف في الأجهزة الحكومية .

يؤدي غياب التخطيط للقوى العاملة إلى

- وجود فائض في العمالة في بعض الوظائف
- وجود عجز في الوظائف الأخرى
- عدم تناسب العمالة المختارة مع الاحتياجات من حيث النوعية والعدد
- اضطراب عمليه الاستقطاب والاختيار والتدريب
- اضطراب الأداء نتيجة للظروف المفاجئة لتغيرات العمالة (الاستقالة_ الترقية_ النقل_ التقاعد - الوفاة)

المشكلات التي تواجه التخطيط للقوى العاملة بالمنظمات الحكومية في المجتمع السعودي

- ١- عدم وجود ادارات بمسمى إدارات التخطيط للقوى العاملة بالأجهزة الحكومية لان نشاط التخطيط للقوى العاملة يمارس كنشاط ثانوي في إدارات مساعده إدارات شؤون الموظفين
- ٢- وقد يكون عدم وجود ادارات التخطيط للقوى العاملة يكون مرجعه عدم إحساس المسؤولين بأهمية هذا النشاط في قدرته على تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة المدى فيما يتعلق بعدد احتياجات تلك الأجهزة من القوى العاملة بالإضافة إلى أن هناك اقتناعاً لدى المسؤولين بما يمارس من نشاط محدود لتخطيط القوى العاملة في بعض الإدارات المساعدة .
- ٣- أن الإدارات المعنية بالتخطيط للقوى العاملة لا تمارس كافه نشاطات التخطيط للقوى العاملة ومن المعروف أن القصور في ممارسه احدى المهام والاختصاصات اللازمة لوضع خطه للقوى العاملة يؤثر على سلامه الخطط وفعاليتها فالواقع الفعلي العملي لتلك الإدارات تركز على ممارسه مهمة تحديد أنواع الوظائف بينما لا تركز على بقية المهام السابقة لعملية الإعداد كمهمة جمع وتحديث وتصنيف وتحليل البيانات الإحصائية لنشاطات الجهة، وتحليل قوة العمل الحالية ، من حيث الكفاءات والإعداد
- ويرجع سبب عدم ممارسة هذه الإدارات لكافه نشاطات التخطيط للقوى العاملة عدم تفرغ تلك الادارات لنشاط التخطيط للقوى العاملة لكونها ادارات غير متخصصة وبسبب عدم ملائمة تخصصات ومؤهلات بعض العاملين في التخطيط للقوى العاملة لطبيعة هذا النوع من التخطيط

ماهي نتيجة عدم ممارسه التخطيط للقوى العاملة؟

- ١- لن تمارس عمله التخطيط بالأسلوب العلمي الصحيح مما يؤثر بالتالي على سلامة الخطة وفعاليتها إضافة لما في ذلك من إهدار للموارد المادية والبشرية .
- ٢- لا يشغل معظم العاملين في تلك الإدارات وظائف تتناسب وطبيعة عمل التخطيط للقوى العاملة ، وإنما يشغلون وظائف تنفيذية مثل مدققي شؤون الموظفين
- ٣- أن الإدارات المعنية بالتخطيط للقوى العاملة تعاني من مشكلة النقص في بعض المعلومات الضرورية لعملية التخطيط للقوى العاملة ، كالمعلومات المتعلقة بأوصاف الوظائف والخطط والمشروعات وبالتالي فإن أي نقص في أي معلومة يؤثر على سلامة إعداد الخطة وفعاليتها ، مما يترتب عليه سوء تقدير الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة كماً ونوعاً، مما يؤدي إلى احتمالات ظهور مشكلات ومن أهمها التضخم والبطالة ، وسوء توزيع العاملين

الموضوع السابع النسق البيئي في المجتمع السعودي

• أولاً: البيئة في الفترة المستقرة.

عندما نعطي وصفا للنسق البيئي في المجتمع السعودي، فإننا نعد هذا إحدى الركائز المهمة التي يقوم عليها فهم البناء الاجتماعي في المجتمع، ويكون الغرض منه محاولة الكشف عن التفاعل بين الإنسان والبيئة من ناحية، وبين البيئة والانساق الاجتماعية من ناحية أخرى، لأننا نعد الملامح البيئية الأيكولوجية للمجتمع السعودي إحدى الأطر لتفسير الظواهر الاجتماعية، نظراً لما يترتب علي تغيير النسق البيئي من حدوث مشكلات ظواهر اجتماعية عديدة واسعة النطاق.

وتعد طرق المواصلات من العوامل البيئية التي أثرت في التجمع السكاني وخصائص الثقافة في المجتمع السعودي. وقد أكد الأيكولوجيون أهمية الطرق والمواصلات في بحوثهم ومنهم "لابيرز" (Lapirece مثلاً، الذي يشير إلى أنها ليست العامل الوحيد في التكوين البيئي، ولكنها علي الأقل أهم العوامل التي تحدد العلاقات المكانية لأعضاء الجماعة، وأن التعديل في المواصلات إنما يتبعه بالضرورة تعديل في أوجه الحياة المختلفة.

وهذا ينطبق علي المجتمع السعودي في تلك الفترة المستقرة حيث لم تتوفر وسائل النقل، كما لا تتوفر الطرق السهلة والمعبدة التي تربط بين القرى والمدن السعودية، بل اقتصر الاتصال علي وسائل نقل قليلة جداً من السيارات عبر الطرق الصحراوية الوعرة، الأمر الذي جعل المجتمعات في تلك الفترة مفصولة نسبياً عن بعضها البعض، فكان لها تأثير واضح علي المجتمعات السعودية وخاصة علي الحياة الاقتصادية والمعيشية للسكان. كما ترتب علي هذا الانعزال أيضاً أن العلاقات الاجتماعية والروابط القربانية لا تتعدي في الغالب حدود المجتمع المحلي للفرد.

ولذلك أثرت الظروف البيئية في المجتمع السعودي في تلك الفترة علي النشاط الإنساني، فكان نشاط الأهالي يتأثر كثيراً بالموقع الجغرافي. فصلاحية التربة وتوفر المياه الجوفية كان لهما أكبر الأثر في اتجاه سكان بعض المناطق إلي الزراعة،

• ثانياً: البيئة في الفترة المتغيرة

أما في الفترة المتغيرة، فإن التغير في النسق البيئي لم ينتج بسبب تغير الظروف الطبيعية، بل نتج بسبب محاولة التحكم في الظروف البيئية والجغرافية من ناحية، ومن الناحية الأخرى بسبب الاستغناء عن مواد البيئة المحلية.

وتفسير ذلك أن البيئة الطبيعية (الأيكولوجيا) لم تعد تحدد مكان الاستقرار البشري، كما لم تستطع الظروف البيئية أن تستمر وتعزل المجتمعات السعودية بعضها عن بعض، أو تتحكم في نوعية نشاط الأهالي، أو تحدد مكان ونمط الترفيه كما أوضحنا ذلك في فترة الاستقرار، فنجد أن فترة التغير التي بدأت عام (١٣٩٠هـ)

كانت بداية لتفاعل معاكس بين الإنسان والبيئة في المجتمع، حيث ظهر أثر الإنسان في البيئة واضحاً، وليس العكس كما هو الحال في الفترة السابقة.

• ثالثاً: البيئة وتوزيع السكان علي الأحياء في المدن السعودية

يبدو أن التخطيط القديم للمدن السعودية والذي يتميز بالشوارع الضيقة والبيوت والأحياء المتراسة والمتداخلة وموقع البساتين فيها كان يتناسب مع الظروف البيئية المتلائمة مع طبيعة الصحراء.

وقد ظهر تأثير البيئة في اتجاه السكان بالمدن السعودية نحو الأرض، فكانوا -خاصة بالفترة المستقرة السابقة- يعطون قيمة معينة لكل اتجاه من اتجاهات المدينة. فلقد تبين من بعض الدراسات الأنثروبولوجية التي أجريت في (محافظة عنيزة) بمنطقة القصيم أن السكان في تلك الفترة المستقرة يعطون أهمية للاتجاه الغربي والشمالي لانتشار الكتبان الرملية فيها، أما الجهة الجنوبية فيحد من اتجاه الناس إليها انتشار المساحات الزراعية فيها، وكل السكان تتركز إقامتهم غرب حافات صخرية تمتد من الجنوب إلى الشمال، هذه الحافات الصخرية لها دور كبير في تحديد الاستقرار البشري للسكان، حيث تقف هذه الصخور حائلاً دون انتشار الكتبان الرملية حول المدينة، ولكن حدث في الفترة المتغيرة - بفضل الله - أن البيئة لم تحدد مكان الاستقرار البشري وتوزيعه على الأحياء في المدينة، ففترة التغير التي بدأت عام (١٣٩٠ هـ) كانت بداية لتفاعل معاكس بين الإنسان والبيئة في المجتمع، حيث ظهر أثر الإنسان في البيئة، وليس العكس كما هو الحال في الفترة السابقة، فنجد انحساراً في هذه الفترة لعامل البيئة عن التحكم والسيطرة في اتجاه الناس نحو إعطاء قيمة اتجاهات معينة بالمدينة، فأصبحت جميع الاتجاهات ذات قيمة عند الأهالي بسبب القدرة على إخضاع الظروف الطبيعية لصالحهم، لذلك شهدت المدينة توسعاً من جميع الجهات ولم يقتصر على جهة الشرق فقط، كما كان في الفترة السابقة، بل استطاع الإنسان أن يتحكم في الرمال الجنوبية، ويبنى فوقها، ويوزع مساحات منها، وفعل مثل ذلك في الجهة الشمالية، وكذلك في الغربية، أما في الجهة الشرقية فزاد امتدادها وتخطت الضلع الصخري والذي كانت المدينة في الفترة السابقة تحتمي فيه خوفاً من زحف الرمال.

وقد تبين أن موقع الأسواق التجارية وموقع المدارس وموقع المؤسسات الاقتصادية بالمدن يساهم بشكل كبير في توزيع السكان على أحياء المدينة السعودية، فقد ثبت أن (٤١,٣%) من سكان الأحياء الشعبية بمدينة الرياض اختاروا مساكنهم في تلك الأحياء رغبة في القرب من أماكن أعمالهم والقرب من الأسواق التجارية أو القرب من المدارس، وثبت أيضاً أن الرغبة في مجاورة الأقارب والأصدقاء من العوامل البيئية الرئيسية التي ساهمت بشكل كبير في توزيع السكان على أحياء المدينة السعودية. فقد تبين أن (٤٦%) من سكان الأحياء الشعبية ونسبة (٤٩,٧%) من سكان الأحياء المتوسطة في مدينة الرياض كان اختيارهم لموقع مساكنهم رغبة في مجاورة أقاربهم أو أبناء موطنهم الأصلي أو أصدقائهم، بينما يقل عامل مجاورة الأقارب والأصدقاء إلى (٩,٧%) فقط في عملية اختيار موقع السكن في الأحياء الراقية بمدينة الرياض.

رابعاً: الظروف البيئية ومعوقات التنمية والتكيف في المجتمع السعودي

لقد بذل المجتمع السعودي ممثل بالحكومة جهوداً كبيرة في سبيل إذابة الفوارق وتضييق الهوة بين المستوطنات الريفية والحضرية، وذلك عن طريق توفير الخدمات والمرافق المختلفة، وقد اشتمل ذلك إنشاء الطرق وتوفير الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية... إلخ. غير أن هناك معوقات كبيرة وتحديات جمة تعترض تنمية الريف والمراكز الحضرية الصغيرة في المجتمع السعودي، بعضها ناجم عن ظروف بيئية طبيعية، والأخرى ناجمة عن ظروف ببنية اجتماعية، وأهم هذه العوامل ما يأتي:

- ١- التشتت والقرمية
- ٢- الهجرة من القرى إلى المدن
- ٣- الحساسية القبلية:
- ٤- انشطار بعض القبائل:
- ٥- تزايد اعتماد الأهالي على الحكومة
- ٦- عدم وجود تحديد واضح لمفهوم القرية.

سادساً: البيئة والهجرة بين المناطق السعودية

لقد ساهمت التغيرات البيئية (الأيكولوجية) التي حدثت منذ عام ١٣٩٠ هـ بفعل برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خاصة ما يتعلق بالطرق والمواصلات والإسكان والاقتصاد) إلى الهجرة الداخلية، والانتقال من البوادي والهجر والقرى والمراكز الحضرية الصغيرة إلى المدن والمراكز الحضرية الكبيرة، وفي نهاية الفترة المتغيرة عندما جنت الهجر والقرى والمراكز الحضرية الصغيرة ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي حدثت بالملكة، حدثت ظاهرة هجرة معاكسة، وهي هجرة الإياب، والتي تعني عودة الأفراد إلى الأماكن أو المناطق التي سبق وأن عاشوا فيها.

ومن هنا يتضح أن البيئة الاجتماعية ساهمت بشكل كبير في إحداث نمطين من أنواع الحراك السكاني في المجتمع السعودي، الأول وهو الهجرة من الموطن الأصلي، والثاني وهو الإياب إلى الموطن الأصلي، وقد حاولت الدراسات الاجتماعية التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي تفسير هذين النمطين من الحراك السكاني وتبين:

(أ) الهجرة الداخلية بين المناطق:

هناك طرق متعددة لقياس حجم الهجرة الداخلية، بين المناطق، أو بين المدن والأرياف عن طريق التحليل الإحصائي والكمي، فمن خلال بيانات الإحصاءات الحيوية ومن تقديرات نسبة البقاء وكذلك من خلال معدلات نمو السكان يمكن قياس حجم الهجرة بشكل مباشر، أما الطريقة المباشرة فهي معرفة محل الإقامة ومحل الميلاد من واقع بيانات التعداد عن طريق تبادل المهاجرين بين كل وحدتين إداريتين. وقد اعتمدت البحوث السعودية بقياس الهجرة الداخلية في المملكة علي طريقة المقارنة بين محل الإقامة ومحل الميلاد من خلال البيانات التي وردت في قوائم التعداد السكاني لعام (١٣٩٤هـ).

وظهر من نتائج البحوث المتخصصة بهذا المجال أن مناطق المملكة تتباين من ناحية الجذب والطرْد السكاني علي النحو الآتي:

- ❖ منطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية تنتشر قائمة المناطق من حيث الهجرة، فالزيادة الكبيرة التي طرأت علي السكان في هذه المناطق بسبب الهجرة تدل علي أهميتها كمناطق جذب سكاني مهمة.
- ❖ منطقة تبوك والحدود الشمالية والقريات سجلت كسبا سكانيا، باعتبارها مناطق جاذبة، وإذا استثنينا منطقة تبوك التي تزداد إليها الهجرة نتيجة الوضع العسكري فيها، لا نجد تبريرا كافيا لتفسير جذب المنطقتين الأخرين.
- ❖ منطقة نجران وقد سجلت حالة توازن بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة.
- ❖ منطقة الجوف وحائل والباحة وعسير والقصيم والمدينة المنورة وجيزان وهي مناطق طرد سكاني، بمعنى أن الهجرة النازحة منها أكبر من الهجرة الوافدة إليها، وتعد مدن القصيم أكبر منطقة طرد سكاني وغالبية المهاجرين من القصيم اتجهوا إلي منطقة الرياض.
- ❖ بلغ معدل المهاجرين الذين انتقلوا من مدن إلي مدن أخرى (١٠%) من مجموع سكان مدن المملكة، وهذه النسبة كبيرة إذا ما أخذنا في الاعتبار أنها تمثل الفترة السابقة لسنة (١٣٩٤هـ) -تاريخ إجراء التعداد- فمعظم عمليات التنمية الشاملة في مدن المملكة حدثت بعد هذا التاريخ، لذا فإنه يمكن أن نتوقع نسبة أعلى بكثير من الوقت الحاضر.

(ب) هجرة العودة (الإياب):

إن أغلب الهجرات الداخلية التي تتم من المدن الصغيرة إلي المدن الكبيرة أو من الأرياف والوادي هي هجرات دائمة، هدفها في الغالب الاستقرار النهائي في ميناء الوصول، يقابل ذلك هجرات مؤقتة مرهونة بتحقيق أهداف معينة، خاصة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للفرد المهاجر. وتبين أن هناك نسبة قليلة جدا من السكان السعوديين تكون إقامتها مؤقتة وتعود إلي موطنها الأصلي، فمثلا هناك معدل (١%) من المهاجرين إلي الرياض تقيم إقامة مؤقتة لبعض الوقت، بينما غالبية العناصر الوطنية المهاجرة تقيم فيه بصورة دائمة. لكن بدأت تظهر في الأفق بوادر هجرة عائدة من المدن إلي الموطن الأصلي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إنشاء بيوت سكنية في المناطق التي هاجر منها هؤلاء، أو السكن فيها في الإجازات والأعياد. وقد بدأت هذه الظاهرة تشاهد بوضوح في منطقة الباحة وعسير والطائف والقصيم وغيرها من مدن المملكة، ولاشك أن هذه الخطوة ستساعد علي العودة تدريجيا إلي الأرياف، وقد ينتهي الأمر بالعودة النهائية، إلا أن هذا التيار وهو تيار الهجرة العائدة ضعيف حاليا، وربما يزداد بمرور الزمن نتيجة ازدهار الحياة وتعقدتها في المدينة، مع العلم أن هناك مؤشرا إلي أن كثيرا من المهاجرين لا يرجعون إلي قراهم التي نشؤوا فيها، بل يستقرون في المراكز الحضرية والمحافظات داخل مناطقهم الأصلية.

وقد توصل أحد المهتمين (سراس Crase) بظاهرة الهجرة، إلا أن هناك أربعة أنماط من هجرة الإياب، وهي تنطبق علي الحالات التي تكون الهجرة فيها من المناطق النامية إلي المناطق الأكثر تقدما (كما هو الحال في المجتمع السعودي)، فيري "سراس" أن هجرة الإياب يمكن أن تصنف إلي أربعة أصناف وهي كما يأتي:

١. إياب الفشل: تمثل هذه الفئة المهاجرين العائدين، الذين فشلوا في الانطلاق في مجتمعهم الجديد، وفشلوا أيضا في تحقيق توقعاتهم من المكاسب التي سوف ينالونها من هجرتهم.
٢. إياب المحافظة: تمثل هذه الفئة المهاجرين العائدين الذين وفروا أموالا تعد مصدرا رئيسا لاستمرار حياتهم في الموطن الأصلي.

٣. **إياب التقاعد:** وتعود هذه الفئة لقضاء فترة التقاعد في موطنهم الأصلي.
٤. **إياب التجديد:** وتتصف هذه الفئة من المهاجرين العائدين بتوقعاتهم بأنهم يحملون أفكاراً جديدة، ولديهم كفاءة، ويتخيلون أنفسهم مجددين في مواطنهم الأصلية، غير أن هناك احتمالاً كبيراً بفشل هؤلاء في تحقيق طموحاتهم بسبب ضعف اقتصاد المنطقة التي يعودون إليها، وكذلك بسبب نمط توزيع السلطة بين مختلف الطبقات في المجتمع المحلي.

الموضوع الثامن العلاقات في نسق القرابة في المجتمع السعودي

• أولاً: العلاقات في نسق القرابة في المجتمع السعودي.

نود الإشارة قبل عرض موضوع نسق العلاقات القرابية إلى حقيقة مهمة وهي أنه عن طريق (الدراسة الأنثروبولوجية) الميدانية لأنساق البناء الاجتماعي في المجتمع السعودي .

اتضح أن هناك **خصائص ثابتة للنسق القرابي** نعدّها من الخصائص العامة التي ترتبط بالنسق أكثر من ارتباطها بأعضائه، الأمر الذي يجعلها مستمرة خلال الفترتين اللتين عاشهما المجتمع السعودي بالرغم من حدوث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية في البناء الاجتماعي.

كما تبين لنا وجود **خصائص متغيرة للنسق القرابي** ترتبط بالأفراد أكثر من النسق وتعد تلك **الخصائص المتغيرة المحرك الأساس** للتغير في العلاقات القرابية داخل النسق بسبب **تباينها** خلال الفترتين المستقرة و المتغيرة.

ونستطيع أن نجمل **الخصائص الثابتة** للنسق القرابي في المجتمع السعودي في **ثلاث** خصائص أساسية هي :

١- **أن النسق القرابي في المجتمع السعودي يقوم على قواعد حددها الدين و العرف** من أهمها أن **يكون النسب فيه للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم** وبذلك يكون اعتماد نظام القرابة حسب الانحدار على مبدأ الخط الأبوي ويرجع هذا الانحدار الأبوي إلى الفطرة التي فطر الله الناس عليها ولا يمكن أن يرجع إلى طبيعة الأجيال العربية المتعاقبة التي تعطي سيادة للذكر وقد يكون الانحدار الأبوي راجعاً إلى المبادئ الدينية الإسلامية التي تمنح للرجل قوامة على الأنثى كما ذهب إلى ذلك حامد عمار عند دراسته لقرية (سلوا) بالمجتمع المصري .

ونعتقد أن **النسب الثابت في المجتمعات الإنسانية** أبوي لكن بعض المجتمعات يكون النسب فيها أمويا وهي نادرة جداً بسبب التأثير ببعض العوامل الاجتماعية الموروثة بين الأجيال المتعاقبة ولا يمكن أن يكون النسب الأبوي راجعاً إلى الخصائص الاقتصادية للمجتمعات فقط .

كما أشار إلى ذلك **محمد عاطف** عند دراسته لقرية (قيطون) حيث قال : (إن ظهور النسب الأبوي راجع فيما يبدو إلى طبيعة الحياة الريفية في القرى التي تعتمد على الزراعة بوصفها مهنة أساسية) ولو أخذنا برأي الدكتور غيث لتغير النسب في المجتمعات التي وصلت إلى مرحلة التصنيع وتركت مهنة الزراعة .

٢- إن من الخصائص الثابتة للنسق القرابي في المجتمع السعودي خلال الفترتين (المستقرة و المتغيرة) هو **جعل العائلة الوحدة الرئيسية للنسق القرابي في المجتمع** بمعنى أنه ليس ثمة تنظيم قبلي بالمعنى الحقيقي في المجتمع لأن الوحدة القرابية تشكل فسيفساء من العوائل المنحدرة من مختلف القبائل التي عاشت في الجزيرة العربية وكثيراً ما نلاحظ داخل العائلة الواحدة أن الأم أو زوجات الأبناء يتباين في النسب القبلي كما يتباين مع أزواجهن بالإضافة إلى وجود عائلات كثيرة في المجتمع لا تنتسب إلى أي قبيلة وبذلك تكون العائلة في المجتمع السعودي هي الوحدة الرئيسية في النسق القرابي خلال الفترتين .

٣- إن الخاصية الثابتة و الأخيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي و التي لاحظنا سيادتها في كلتا الفترتين هي **استناد أعضاء النسق القرابي في تفاعلهم مع بعضهم البعض على معايير دينية و اجتماعية واحدة كانت موجودة بقوة في الفترة التقليدية السابقة و استمر بقاؤها القوي أثناء الفترة المتغيرة** وذلك بسبب سياسة المجتمع الذي قام بدور حفظ المعايير الدينية و الاجتماعية ونقلها من جيل إلى جيل وإحاطتها بسياج من الضبط الاجتماعي يمنع العدوان عليها أو الاستخفاف بها أو المناقشة في صلاحيتها .

وتشمل (المعايير الاجتماعية) عددا هائلا من نتائج تفاعل المجتمع في ماضيه وحاضره فهي تشمل :

- التعاليم الدينية و المعايير الخلقية والقيم الاجتماعية و الأعراف و العادات و التقاليد.

- وتحدد المعايير الاجتماعية في علاقات الأقارب ماهو صحيح وماهو خطأ وماهو جائز وماهو غير جائز وماهو مباح وماهو غير ذلك .

ومجمل القول إن المعايير الاجتماعية تحدد كل (مايجب أن يكون ومايجب ألا يكون في السلوك نحو الأقارب) كالنظر مثلا إلى المعايير الثابتة خلال الفترتين ذات الطابع الديني **مثل** الأمر ببر الوالدين وصلة الأرحام والمسؤولية عن الأسرة وقواعد الشريعة في الوراثة للذكر مثل حظ الأنثيين.

- والنظر إلى العرف السائد و الثابت خلال الفترتين عند الزواج و المصاهرة حسب المكانة الاجتماعية للعائلة .

- والنظر أيضا إلى التقاليد و القيم الخلقية الثابتة التي يكتسبها الفرد وينقلها ويتشربها ويستدخلها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية عن طريق العائلة في الفترة المستقرة أو من خلال الأسرة و المجتمع في الفترة المتغيرة .

أما **الخصائص المتغيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي** و الذي يترتب على تغيرها حدوث تغيرات واسعة النطاق في العلاقات بين الأقارب فنستطيع أن نجملها في الجوانب التالية :

• (أ) التغير في الوظيفة الاقتصادية للقرابة :

تقوم الحياة الاقتصادية في المجتمع السعودي في الفترة السابقة على العمل الجماعي للقرابة الأبوية في مهنة الآباء و الأجداد (الزراعة -التجارة-الحرف الشعبية)وتتعدم داخل العائلة الواحدة الملكية الفردية للأشياء و المسكن وتحل محلها الملكية العائلية . كما كانت العائلة تنهض بأكثر العمليات التي تشبع حاجات أفرادها من الناحية الاقتصادية كعمليات الانتاج و التوزيع و الاستهلاك وعندما طرأت على المجتمع **مظاهر التحضر** و التحديث في الفترة المتغيرة تعرضت الوظيفة الاقتصادية بهذا الشكل إلى (الاضمحلال والانقراض) وحل محلها (نظام اقتصادي جديد) تشرف عليه و توجهه الدولة بوصفها من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تتيح فرصة لأفراد المجتمع للعمل والكسب المادي **وقد نتج عن هذا** قيام أفراد العائلة الواحدة بممارسة مهنة واحدة و يتعاونون فيما بينهم في أداء مهامها وواجباتها

• (ب) التحول التدريجي في العائلة من الروح الجماعية إلى الروح الاستقلالية لدى الفرد:

يتحدد وضع الفرد في العائلة على أساس المظهر السابق للتغير في الحياة الاقتصادية في المجتمع فعندما كان نظام الاقتصاد عائليا في الفترة السابقة لم يكن الفرد حرة في التصرف و السلوك فالسيادة كانت لرب العائلة و المسؤولية جماعية في نطاق العائلة ككل .

وعندما طرأ التغير على النظام الاقتصادي في الفترة المتغيرة زادت أهمية الفرد بوصفه فردا وأصبح عمل الفرد يتصل به مباشرة ولصالحه الخاص مما أدى إلى نمو الفردية . وظهور روح الاستقلالية لدى الفرد بدلا من الروح الجماعية التي كانت قائمة في الفترة السابقة.

• (ج) التحول التدريجي في سلطة الأب :

فعلى أساس التحول في المظهرين السابقين حدث تحول تدريجي في سلطة الأب فبعد أن كانت سلطته مطلقة لا يشاركه فيها أحد تغير الحال كثيرا في الفترة المتغيرة و أصبحت سلطته محدودة بالرغم من أنه ما يزال مستمرا في رئاسته للأسرة ويعني هذا أن التغير الذي حدث للأب يتعلق بطبيعة سلطته فقط فبعد أن كانت مطلقة في الماضي أصبحت اليوم محدودة

• (د) الارتفاع التدريجي بمركز الأولاد :

لقد ترتب على التغيرات في الخصائص السابقة **ارتفاع بمركز الأولاد** في الفترة المتغيرة حيث كانت أدوار الأولاد في الفترة السابقة محددة بالمعايير الاجتماعية وبالذات التقاليد **العائلية**:

وهي القائمة على أساس السن و الجنس لذا نجد الأب يمسك بزمام السلطة ويقسم العمل ويوزع الناتج كما يفرض على الأولاد واجبات وحقوقا في أدوار محددة وعندما طرأت على المجتمع مظاهر التحضر في الفترة المتغيرة أدت عوامله إلى ظهور الاستقلالية الاقتصادية لدى الأولاد عن آبائهم

- كما أسهمت فرص التعليم التي أتاحت لهم فتح مجالات العمل و النجاح و القيام بأدوار و مسؤوليات متعددة للأسرة تختلف عما كان الحال عليه في الفترة السابقة إذا كانت المسؤوليات محدودة مما أسهم كثيرا في ارتفاع مركزهم الاجتماعي داخل الأسرة في هذه الفترة المتغيرة .

ولقد تبين أن الحراك الاجتماعي لمركز الأولاد يتفاوت في هذه الفترة المتغيرة من ناحية النوع أو الجنس فكان **التغير في مركز البنات أكثر وضوحا من التغير في مركز الأبناء** بسبب (فرص التعليم التي أتاحت للبنات بالإضافة إلى إتاحة فرص العمل و التفوق للأكثر كفاءة دون أخذ عامل النوع و الجنس في الاعتبار)

إلا أن المبادئ الدينية السامية والتي تعطي حق القوامة للذكور جعلت السيادة مستمرة للذكور في هذه الفترة **فهم يتمتعون بمركز أعلى من مركز الإناث** لذلك ما يزال احترام الإناث (أمهات -زوجات- أخوات) للذكور (آباء -إخوة- أزواج) واجبا و طاعتهم لهم حقا عليهن .

• (هـ) الارتفاع التدريجي في مركز الزوجة :

كان لارتفاع المركز الاجتماعي للإناث بالأسرة في الفترة المتغيرة وانتشار الثقافة و التربية و التعليم بين الذكور و الإناث دور كبير في تغير في مركز الزوجة الاجتماعي داخل الأسرة بالإضافة إلى أن الزوج بدأ يشعر أن الزوجة تقف معه على صعيد واحد وتشاركه المسؤولية تجاه الأسرة

وترتب على تعليم المرأة في هذه الفترة أن أتيح لها العمل خارج المنزل والإسهام في نفقات الأسرة و التعاون مع الزوج وقد ترتب على تعليمها أيضا أن أصبح لها دور بارز في تنشئة الأطفال وتكيفهم مع البيئة الحضرية الجديدة وقد كانت من قبل تحتل مركزا أدنى من ذلك إذ كانت سلطة الزوج ظاهرة كثيرا لأنه يحتل المركز الأعلى في الأسرة بينما تحتل الزوجة المركز المتدني .

وبذكر الخصائص الثابتة و المتغيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي التي نعدها أساسا مهما لموضوع دراسة النسق نعرض فيما يأتي للعناصر الأساسية للنسق وتشمل على الأبعاد القرابية التالية :

١. الزواج من الأقارب
٢. السكن مع الأقارب
٣. العلاقة مع الأولاد أثناء التنشئة الاجتماعية .
٤. الصفات المرغوبة في علاقات المصاهرة
٥. الزيارات بين الأقارب
٦. مشاركة الأقارب في أوقات الترويح
٧. استشارة الأقارب في القرار
٨. المساعدات و التعاون بين الأقارب
٩. العلاقات الاقتصادية مع الأقارب
١٠. الخلافات بين الأقارب .

وقد تبين من خلال الدراسة الأنثروبولوجية :أن تيار التغير في علاقة الأفراد السعوديين بأقاربهم في الأبعاد المحدودة السابقة يسير في اتجاهات متعددة لأعضاء الوحدة القرابية المختلفة

• ثانياً: الطلاق في الأسرة السعودية

من **الظواهر الاجتماعية** الملفته للانتباه داخل النسق القرابي في هذه الفترة المتغيرة **ازدياد حجم الطلاق** فمثلا ازداد عدد حالات الطلاق في مدينة الرياض خلال السنوات من (١٩٩١ إلى ١٩٩٥) وارتفع معدل ارتفاعا كبيرا عن معدل السابق وبلغ المعدل السنوي التقريبي لحالات الطلاق (٣٠٠٠) حالة حيث يتم إصدار ما بين (٢٥-٣٥) وثيقة طلاق يوميا من محكمة الضمان و الأنكحة وسجل في أحد الايام (٧٠ حالة) طلاق وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها في اليوم الواحد بمدينة الرياض وقد تبين أن أغلب حالات الطلاق تقع بين الشباب وبين كبار السن الذي تزوجوا للمرة الثانية وأن أهم **أسباب الطلاق**

- عدم الاختيار الموفق للزوجين وملاحظة الزوج انحرافا في سلوك زوجته أو العكس .
 - وعدم تفقه الزوجين بالدين لمعرفة حقوق وواجبات كل منهما مع العلم أن محاكم الضمان والأنكحة لا تقيد الطلاق مباشرة عند طلب الزوج بل تطلب منه التريث وعدم الاستعجال أو المحاولة في إجراء الصلح بين الزوجين .
- كذلك دلت إحصاءات المحكمة الشرعية الكبرى في مدينة جدة على ارتفاع حجم الطلاق في المجتمع السعودي فقد تضاعفت أعداد المطلقين من السعوديين من (١٧٩) حالة طلاق في عام (١٤٠٠هـ) إلى (٦٨٣) حالة طلاق في عام (١٤٠٤هـ) .

• ثالثاً: الفارق العمري بين الزوجين في الأسرة السعودية

يلاحظ من **عرض البحوث السابقة في النسق القرابي** أن كثيرا من الظواهر الاجتماعية حظيت باهتمام متزايد من قبل الباحثين نظرا لأهميتها بالاستقرار الأسري ولكن نلاحظ في الوقت نفسه أن هناك ظواهر أسرية أخرى لا تقل أهمية عن تلك لم تحظ بنفس الاهتمام و العناية على الرغم من أن من بينها ما يمس استقرار الأسرة وفعاليتها بشكل مباشر **ولعل من بين تلك الظواهر** ما يتعلق بالفارق العمري بين الزوجين الذي يشيع كما ذكرت الأدبيات الخاصة بالظاهرة في المجتمعات ذات الثقافة القائمة على النظام الأبوي المتميز بسلطة الأب المطلقة على مستوى الأسرة خاصة و التي تتمحور فيها العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية حول هذا النظام **بشكل عام يكون الفارق العمري** بين الزوجين لصالح الزوج كما تنتشر فيها الزيجات التي يكون هذا الفارق فيها كبير للغاية في حين تكاد تنعدم الزيجات التي تكبر فيها الزوجات أزواجهن عمرا **وينظر إلى ذلك باعتباره** نتيجة للعادات و الأعراف و التعاليم الدينية التي تؤكد على سيطرة الزوج الكلية على شؤون أسرته و الامتثال الكلي من الزوجة الذي غالبا ما يحدد الفارق العمري بين الزوجين وهذا التفسير يتبناه **المدخل البنائي الثقافي** بينما ينظر **المدخل الاجتماعي** إلى أن دور المرأة الاجتماعي في المجتمع يحدده الفارق العمري بين الزوجين فكلما انخفضت الأدوار الاجتماعية المنوطة بالمرأة في المجتمع ازداد الفارق العمري بين الزوجين في حين يأخذ هذا الفارق بالانحسار والتلاشي ويصبح أحيانا هذا الفارق من صالح المرأة مع التغير والنمو المطرد لأدوارها ووضعها في المجتمع.

إلا أن **هناك تفسير آخر** مغايرا للتفسيرين السابقين وهو التفسير الديموغرافي ويركز هذا المدخل على النظر إلى الفارق العمري بين الزوجين كنتيجة لضغوط البناء العمري على سوق الزواج ويفترض هذا المدخل أنه في غياب أية خيارات نسبية تتعلق بالعمر عند الزواج فإن الفارق العمري يتحدد ببساطة في ضوء التوزيع العمري للرجال و النساء الواقعين في سن الزواج .

أما في **حالة وجود تلك الخيارات** فإنها ستنافس مع ضغوط البناء العمري في تحديد الفارق العمري بين الزوجين ويشار إلى هذه الظاهرة بمفهوم (الأزمة أو الشدة الزوجية) التي تترتب على وجود اختلافات جوهرية في الأفواج العمرية كما هو الحال على سبيل المثال في البناء العمري للمجتمعات التي شهدت ظاهرة النمو السريع المفاجئ في عدد المواليد .

ومن الجدير بالمناقشة أيضا ما يتعلق بدور الخصائص التعليمية للزوج في مقابل الزوجة فيما يتعلق بالفارق العمري بين الزوجين فمن الملاحظ أن المستوى التعليمي بشكل عام يلعب دورا كبيرا في تضيق الهوة العمرية بين الزوجين - إذ كلما ارتفع مستوى الزوج التعليمي كان أكثر ميلا للزواج من امرأة يقل الفارق العمري بينه وبينها .

في حين نلاحظ - أن المستوى التعليمي للزوجة يقف على النقيض من ذلك وإن كان تأثيره من حيث القوة أقل من تأثير المستوى التعليمي للزوج إذ نلاحظ أنه كلما كان مستوى المرأة التعليمي مرتفعا اتسعت الشقة العمرية بينها وبين زوجها وربما

يعكس ذلك الخيارات المحددة أمام المرأة في اختيار الزوج مما يعوق تعليم المرأة في أن يكون له أي أثر عكسي في تضيق الهوة العمرية بين الزوجة وزوجها .

الموضوع التاسع استراتيجيات السياسة الاجتماعية ورعاية الأمومة والطفولة في المجتمع السعودي

• مقدمة

إن مناقشة صور الرعاية الاجتماعية للطفولة وبرامجها في المملكة العربية السعودية، تقتضي تحديد الإستراتيجية العامة للسياسة الاجتماعية المعلنة لرعاية الطفولة. وذلك لان منطلقات السياسة الاجتماعية المعلنة، توجهها قيم المجتمع، وتحدد المبادئ العامة والقطاعية المعلنة والتي تركز عليها في توجيه برامج رعاية الطفولة.

كما إن القيم الموجهة للسياسة والمبادئ المعلنة بمثابة المؤشرات الأساسية المحددة لبرامج العمل الاجتماعية ، ودورة الهيئات المشرفة على تنفيذ تلك البرامج في المجالات المتنوعة لرعاية الطفولة على المستوى الأسري، الصحي والتعليمي والتثقيفي والترويجي والاجتماعي.

تحديدنا للمبادئ المعلنة للسياسة الاجتماعية يساعد في:

- يكشف طبيعة التعاون والتنسيق القائم بين هيئات المعنية بشؤون الطفل.
 - ويساعد على معرفة إطار البرامج المقدمة للطفولة.
 - وبالتالي تفيدينا تلك المبادئ في تقويم العمل الاجتماعي في مجال رعاية الطفولة في المملكة العربية السعودية والهيئات القائمة به وذلك لان تلك المبادئ بمثابة دليل للعمل الاجتماعي وبرامجه والهيئات القائمة بتنفيذ تلك البرامج.
- وبذلك تتحدد أهدافها العامة بالقرارات المعلنة والممارسة الفعلية لتلك القرارات.
- ومن ثم تعد مبادئ السياسة الاجتماعية قنوات الاتصال الفعلي بين خطط التنمية في المملكة وبرامج العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية للطفولة.

وفي ضوء ذلك نتناول بالتحليل السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة في المملكة بتناول القرارات المعلنة لرعاية الطفولة وخطوط العمل الاجتماعي والتي يمكن إن تكشف لنا عن أهداف السياسة الاجتماعية والقيم التي تتضمنها هذه السياسة وتحدد أهدافها فبقدر ما تكون القرارات المعلنة والممارسة الفعلية لتلك القرارات محققة لأهداف السياسة الاجتماعية تكون القيم المحددة لهذه الأهداف ذات فعالية واضحة في مجال العمل الاجتماعي لرعاية الطفولة .

وتحقيقاً للهدف من تحليل السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة نتناول الجوانب التالية:- القيم العامة المحددة لأهداف السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة في المملكة

- المبادئ الأساسية الاجتماعية وأهدافها لرعاية الطفولة على مستوى خطط تنمية
- القرارات التنفيذية للسياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة المحددة لأهداف العمل الاجتماعي للهيئات المعنية برعاية الطفولة في المملكة.

١- القيم الإسلامية والسياسية و الاجتماعية لرعاية الطفولة :

لشريعة الإسلامية وما تؤكد عليه من قيم تتعلق بالتكامل الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والتعاون، توجيه واضح للسياسة الاجتماعية لرعاية الأطفال في المملكة العربية السعودية ويشمل هذا التوجيه القرارات المعلنة والتي تشتمل عليها مبادئ السياسة الاجتماعية، والأهداف التي ترنو تلك السياسة لتحقيقها في مجال العمل الاجتماعي.

ومن القواعد الأساسية التي شملتها أحكام الشريعة الإسلامية والتي وردة في القرآن الكريم وجاءت بها السنة النبوية: فرض الزكاة باعتبارها إحدى وسائل التي تساعد المجتمع للحفاظ على بنائه وحمايته من كل عوامل التمزق ورعاية

فئاته التي تكون في حاجة لرعاية المجتمع مثل الطفولة وغيرها من الفئات التي تحتاج لرعاية المجتمع. وهذه القاعدة الإسلامية من أساسيات تحقيق التكامل الاجتماعي في المجتمع.

وقد أكد القرآن على الزكاة وأهميتها وضرورتها في المجتمع الإسلامي في اثنين وثمانين آية. كما جاء في حديث معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم)) وذلك إشارة واضحة لأهمية الزكاة في دعم صور الرعاية الاجتماعية لفئات المجتمع التي تحتاج لرعاية.

وللحفاظ على سلامة بنیان المجتمع الإسلامي وتماسكه أكد الإسلام على المبادئ الأساسية التالية:

- التواد والتراحم والتعاطف بين أعضاء المجتمع وذلك ما جاء به قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى) وفي ذلك إشارة واضحة لمسؤولية المجتمع الإسلامي وقوته.
 - وقد حدد الإسلام المسؤولية الاجتماعية بوضوح وذلك ما جاء به قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) وفي ذلك تأكيد على مسؤولية المجتمع الإسلامي الكاملة بالنسبة لرعاية فئاته وخاصة فئة الطفولة التي تكون في أمس الحاجة للرعاية من قبل المجتمع.
 - وقد نال التعاون من تأكيد الشريعة الإسلامية، ما يعني سلامة المجتمع وقوة الأمة وضمان مستقبلها ودعم وجودها فجاء قول الرسول صلى الله عليه وسلم:
 - (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)
 - وشبك بين أصابعه علامة التعاضد والتكاتف والوحدة.
- وبذلك حددت القيم الإسلامية أهداف المجتمع الإسلامي والوسائل التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف التي بتحقيقها يتحقق للمجتمع كل عوامل القوة والتقدم الذي لا يصاحبه أي خلل أو إهمال لفئات المجتمع.

ولما كان المجتمع العربي السعودي قد اتخذ من الإسلام ديناً من القرآن والسنة المحمدية دستوراً اتخذت الدولة من مبادئ الإسلام الخاصة بدعم صور الرعاية الاجتماعية لرعاية فئات المجتمع أساساً في صياغة الأشكال التنظيمية المحققة للتكامل والتمثلة في صور الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي التي وضعت لها برامج العمل الاجتماعي في المجالات المختلفة.

وقد حظيت الطفولة باهتمام المجتمع من قبل المسؤولين فيها وأولي الأمر بصورة خاصة، ومن ثم فتحت المدارس الداخلية للأيتام وأنشأت الدولة دوراً لرعاية المعوقين وتأهيلهم صحياً واجتماعياً ونفسياً ومهنياً ليكونوا أعضاء نافعين لأنفسهم وللمجتمعهم .

كما اهتمت برعاية الأحداث وأنشأت الدور التي تشرف على تنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي المعدة لهم فضلاً عن الإجراءات المتنوعة والتي اتخذها الدول لوقاية الصغار من الانحراف ووضع القرارات الإدارية الهادفة لوقايتهم وحمايتهم من أية صورة من صور الاستغلال التي يمكن أن يتعرضوا لها .

وفي ظروف العصر الحاضر تضع الدولة خطاً متكامله لرعاية الطفولة صحياً ونفسياً وأسرياً وتربوياً واجتماعياً وترويحياً وتنقيفياً بما يمكن أن يجعل تنشئتهم مفيدة وبما يجعلهم متمثلين لقيم الدين الإسلامي ولأدوارهم التي تدعم تحقيقهم لذاتهم وتكسبهم تقدير المجتمع وتعزيده لهم وبالتالي يزداد تكاملهم مع مجتمعهم .

٢- مبادئ السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة وأهدافها في خطط التنمية:

جاء في الأهداف العامة لخطط التنمية الثانية للمملكة العربية السعودية أن خطط التنمية تعكس في جوهرها المبادئ والقيم الأساسية للمجتمع السعودي وذلك يشير إلى أن صياغة خطة التنمية مرتبطة بالقيم والمبادئ الإسلامية التي ترشد سياسة التنمية في المجتمع السعودي ومن ثم تعكس

أهداف التنمية المبادئ والقيم التالية:

- الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية الإسلامية.
 - تنمية القوى البشرية عن طريق التوسع في التعليم والتدريب - زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة
- وبذلك تضمنت المبادئ الأساسية للتنمية في المجتمع السعودي تحديداً لأهداف السياسة كـ رعاية الطفولة والتي تشير لضرورة زيادة خدمات الرعاية الاجتماعية للطفولة بالصورة التي تناسب طبيعة التغيرات التي يتعرض لها الأطفال . ورفع المستوى

الصحي وفي ضوء الأهداف والمبادئ العامة للسياسة الاجتماعية التي تضمنتها خطة التنمية تتحدد معالم الاتجاه العام و الأساس للخطة والذي ينظر للطفولة باعتبارها غاية التقدم الاجتماعي على المدى الطويل .

ومن ثم حددت الخطة المعالم الأساسية لمبادئ وأهداف السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة والتي حصرتها في:

- اعتبار الطفولة الهدف الأساسي للرعاية الاجتماعية في المدى الطويل على أن تتخذ أسلوب التنشئة و التربية لا مجرد الإيواء لفترة معينة وأن تشمل الأطفال في مراحل العمر المختلفة .
 - الاهتمام بالأمومة وكفالة الوقاية والعلاج والمعونة لها في ظروف الحياة المختلفة كالحمل والوضع والرعاية .
 - الاهتمام بالشباب باعتبارهم قوة المجتمع وعدته بإتاحة الفرص لهم لكي يسهموا في وجوه النشاط المختلفة مع غيرهم من الجماعات وتوجيههم لشغل أوقات الفراغ فيما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالفائدة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية المختصة .
 - الاهتمام بالتنوعية والثقافة الأسرية لتنمية الوعي الأسري وإكسابهما أسلوب التفكير العصري في تربية الأطفال وشغل أوقات الفراغ فيما يعود على الأسرة بالنفع .
 - الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية القائمة وتحسين خدماتها وإنشاء مزيد من الدور الاجتماعية في أنحاء المملكة مع توزيع إستراتيجيتها لتشمل كافة المواطنين الذين يحتاجون لخدماتها .
 - تعليم ورعاية الأطفال والأيتام وتدريبهم وتأهيلهم بإيوائهم في مؤسسات اجتماعية .
 - رعاية الأطفال المرضى للانحراف ووقايتهم بتوفير المناخ الاجتماعي الصحي لتربيتهم .
 - التوسع في نطاق الأسر البديلة .
 - رعاية الجانحين الصغار والعناية بهم وتوفير سبل الإصلاح لهم .
 - رعاية فئة المعوقين من الأطفال وتوفير كافة الخدمات اللازمة لتعليمهم ورعايتهم الصحية و أعدادهم المهني .
- وقد تضمنت السياسة الاجتماعية للضمان الاجتماعي قطاع الطفولة باعتبار الطفولة وحمايتها ورعايتها هدفا أساسيا من أهداف السياسة الاجتماعية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية فأشارت للأهداف التالية باعتبارها**
- ضمن أهداف الضمان الاجتماعي :**

- تأمين أفراد المجتمع في مراحل العمر المختلفة.
 - والعناية بالأسرة والحفاظ عليها من الانهيار والتفكك وذلك بتأمين معيشة آمنة ومستقرة للأرملة أو المطلقة وأولادها وذلك صيانة لها ولأولادها باعتبارهم وحدات المجتمع المستقبلية.
 - العناية بالمرأة والفتاة التي لا عائل لها وذلك بسن معاشات دورية ومستمرة تبعدها عن عوامل الانحراف .
 - تنظيم معاشات دورية لليتامى والعاجزين عجزا جسمانيا لسبب من الأسباب.
 - أدخل الخطة برنامجا جديدا للضمان الاجتماعي يشير لصرف علاوات للأطفال.
- وتحقيقا لأهداف السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة في المملكة العربية السعودية تضمنت الخطة الثانية برامج عمل محددة في المجالات المختلفة الصحية والترويحية والتنشيطية والاجتماعية والتعليمية والأسرية باعتبارها الوسائل الأساسية للسياسة الاجتماعية والتي تكفل لهذه السياسة تحقيق أهدافها
- وفي مجال التعليم** تعتبر سياسة التعليم بالصورة التي تكفل إتاحة الفرص لجميع الأطفال للالتحاق بالتعليم. ولذا تضمنت الخطة برنامجا متكاملًا لاستيعاب الأطفال في سن التمهيدي، والتعليم الابتدائي وذلك بزيادة عدد المدارس والفصول وتحسين وسائل الانتقال والمواصلات ومنع ظاهرة التكسب واستيعاب جميع الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة واستيعاب نسبة ٩٠% من الأطفال الذين في سن السادسة .

وبالنسبة للتعليم المتوسط شمل البرنامج المناطق الريفية بالإضافة إلى المدن بحيث تستوعب المدارس جميع خريجي المدارس الابتدائية بالإضافة إلى تطوير مناهج الدراسة بالصورة التي تناسب العصر.

وفي مجال الصحة الغذائية اهتمت الخطة بالوجبات الغذائية لجميع تلاميذ المدارس الابتدائية بحيث يحصل التلميذ سنويا على ١٦٠ وجبة في المتوسط. كما أن هناك اتجاه في الخطة لوضع برنامج لإدخال الوجبة الغذائية في مدار المرحلة المتوسطة وقد بدأ تنفيذ ذلك هذا العام.

هذا بالإضافة إلى توفير الوحدات الصحية المدرسية وتنشيط النشاط الرياضي في المدارس واستغلال المدارس والمراكز الرياضية لمواصلة البرنامج الرياضية خلال شهور السنة

وقد شمل برنامج التوسع في المدارس والنهوض بها وتوفير جميع الخدمات الصحية والرياضية والترفيهية ،

مدارس البنين والبنات.

وقد تم رصد مبلغ (٩٤٤٦٩٥٧٠٩٠) ريالاً للإنشاءات المدرسية على المستوى الابتدائي خلال سنوات الخطة. ومبلغ (٢٥٧٧٦٥١٠٩٢) لقطاع التعليم المتوسط على مستوى سنوات الخطة. ومبلغ (٨٢١٦١٥٥٠٠) لقطاع الصحة المدرسية خلال سنوات الخطة فتبلغ (٣٦٢٥٨١٣٤٧٦) لرعاية الشباب ، وبالنسبة لتكاليف التغذية المدرسية خلال سنوات الخطة فتبلغ (١٥٨٥٨٦٠٠٠٠) والوحدات الصحية المتنقلة (٣٨٢٠٠٠٠٠).

ولدعم النشاط الاجتماعي اشتملت الخطة على برنامج متكامل لإنشاء عدد من الدور الاجتماعية ٣ للبنين، ٢ للبنات، ٢ دار للتوحيد الاجتماعي، ٢ دار للملاحظة للبنين وعدد ٣ دار ملاحظة للبنات وإنشاء دار لرعاية الأطفال المشلولين.

هذا بالإضافة إلى إقامة معسكرات للشباب للترفيه وإضافة فصول لرياض الأطفال القائمة وإنشاء رياض للأطفال ، وإنشاء مراكز للرعاية النهارية للأطفال.

وبذلك نجد أن الخطة الخمسية تضمنت تحديدا للأهداف والوسائل المحققة لهذه الأهداف في نطاق السياسة الاجتماعية لرعاية الطفولة في المملكة العربية السعودية،

(بعض المواضيع مكرره ب المحاضرة ١٤ حذفت التكرار)